اخرى. ورغم أن هذا المشروع لم يُعتمد رسميا، فقد أصبح بمثابة اطار ينظم النشاط الاسرائيلي في تلك المناطق. ومع مرور الوقت ازداد ذلك النشاط حدة واتساعا، حتى صار يعرف باسم سياسة «الضم الزاحف» للمناطق المحتلة. ووجدت هذه السياسة تعبيرا واضحا عنها فيما عرف باسم «وثيقة غليلي»[٢]، التي كانت عبارة عن اتفاق بين وزراء حزب العمل الحاكم آنذاك، حول السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، جاء في اطار الاستعداد للانتخابات للكنيست الثامن التي كان من المفترض أن تعقد في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢. وتمت صياغة تلك الوثيقة تحت تأثير تهديد موشي دايان بالانسحاب من الحزب وخوض الانتخابات على رأس قائمة منفصلة، إذا لم تُستجب طلباته وتقر سياسته بالنسبة للمناطق المحتلة.

ونصت وثيقة غليلي، من بين ما نصت عليه، معبرة بذلك أحسن تعبير عن سياسة التوسع في المناطق المحتلة تمهيدا لضمها، على ضرورة «تقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية في المناطق» المحتلة، واقامة مستوطنات جديدة وتعزيز شبكة المستوطنات القائمة فيها، وذلك من خلال العمل على «زيادة السكان [اليهود هناك] عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة». وينبغي أيضا «ضمان استمرار تطوير المركز الاقليمي في مشارف رفح»، ودراسة امكانية انشاء ميناء عميق جنوبي غزة. والاهم من ذلك هو أنه يجب «توسيع العمل من أجل تجميع الأراضي لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط [في المناطق المحتلة]... وسيوعز إلى مديرية عقارات اسرائيل للتوسع في شراء الأراضي والعقارات في المناطق لمقتضيات الاسكان والتنمية ومبادلة الأراضي... وستعمل المديرية لشراء الأراضي بكل وسيلة فعالة». كذلك ينبغي «استمرار الاسكان والتنمية الصناعية في العاصمة [القدس] وضواحيها، بهدف تثبيت الاقدام فيما وراء مجالها»، وتأمين الشروط اللازمة لتنمية صناعة اسرائيلية في منطقتي طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية.

غير أن البقاء لم يكتب طويلاً لهذه الوثيقة، إذ قبل أن تعقد الانتخابات، التي أعدت تلك الوثيقة تمهيدا لخوضها، وقعت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، فتأجلت الانتخابات، وتغيرت سياسة حزب العمل أيضا، تحت تأثير نتائج الحرب. ولذلك أصدر الحزب برنامجا انتخابيا جديدا، أطلق عليه اسم «المبادىء الموجهة الأربعة عشر»[٣]، التي حلت مكان وثيقة غليلي، أو عدّلتها. وركزت هذه المبادىء على سياسة اسرائيل تجاه السلام، باعتبار أن عقد مؤتمر جنيف كان آنذاك موضوع الساعة، وتضمنت بندا، وهو رقم ١٠ في البرنامج، نص على أن «يقوم اتفاق السلام مع الاردن على أساس وجود دولتين مستقلتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها. وفي الدولة الاردنية – الفلسطينية المجاورة، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين أن تعبر عن ذاتها، من خلال سلام وعلاقات جوار جيدة باسرائيل. وترفض اسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية منفردة اضافية غربي نهر الأردن». واعتبر هذا البند بمثابة خطوة كبيرة إلى الامام، في موقف الحزب خاصة، والجناح العمالي الصهيوني عامة، من حيث اعترافه، لأول